تصدير

يعالج هذا الكتاب موضوعًا طريقًا بين الفلسفة والعلم. فهو يقدم "الأنثروبولوجيا البنيوية"، كما يتعرض لما أثارته من موضوعات مختلفة أدت إلى مواجهة فكرية مع الاتجاه الوجودي عند جان بول سارتر بوجه خاص.

وينبغي أن نعرف أن الموقف البنيوي كما عرضه ليفي ستروس لم ينشأ في فراغ. ولكي نفهم هذا القول يتعين علينا العودة إلى النزعة التجريبية المتزمتة le scientism التي سادت في القرن التاسع عشر والتي كان من نتائجها ظهور الوضعية عند أوجست كونت متأثرة بروح العصر الذي ظهر فيه ماركس وداروين ولامارك وباستير، والمنهجيون الفرنسيون من أمثال كلود برنارد، هؤلاء الذين دفعوا بالفلسفة المادية إلى المقدمة. وبذلك قام المنهج العلمي التجريبي على إيمان حاسم بأن كل ما هو غير مادي لا يصلح أن يكون موضوعا للبحث العلمي بل أيضًا لا يمكن أن يعترف بوجوده. وهذه القضية الأخيرة كان فيها تجاوز خطير للموقف العلمي إذ أن القول بأن الموضوع غير المادي لا يصلح أن يكون أساسًا للتجربة والملاحظة العلمية، هذا القول لا يمكن أن يكون مبررا نخرج منه إلى القضية السابقة الذكر، وهي أن كل ما هو غير مادي غير موجود. فتلك قضية لا يستطيع العلم أن يحسمها، إذ تظل في دائرة البحث الفلسفي.

وقد نشأت العلوم الاجتماعية على هذه الأسس التي وضعها المنهجيون التجريبيون، كما أغرى بريق المنهج التجريبي جمهرة العلماء الاجتماعيين، فتسابق كل منهم كي ينشئ علما إنسانيًا على نسق العلوم الفيزيقية والفلكية من حيث المنهج. فعل هذا أصحاب علم النفس السلوكي، وبذلك نبذوا الاستبطان كمنهج من مناهج البحث في علم

النفس. واجتهد دوركيم وأتباعه في وضع أسس البحث الاجتماعي في حذر شديد دون خروج سافر من دائرة التفلسف. واشتط علماء الأنثروبولوجيا في هذا الاتجاه التجريبي. ولكن الأمر بعد الربع الأول من القرن العشرين بدأ على نحو بعيد عن الأمل المرتقب لدى هؤلاء العلماء. فقد بدا لهم أن الحصيلة التجريبية والأمبيريقية التي انتهوا إليها قد تحولت إلى مجرد أرقام إحصائية فشلت في أن تعطي لهؤلاء العلماء المضمون الحقيقي للظواهر الاجتماعية. ومن ثم بدأت عملية البحث عن هذا المضمون أي عن جوانية الظواهر الاجتماعية أو باطنها. ولكنهم لاحظوا أن الأساليب المادية القياسية لا تصلح في الكشف عن محتوى الظواهر الاجتماعية الكيفي، الأمر الذي لاحظه إميل بوترو، وبرجسون. وفي الحقيقة لقد كان الهجوم البرجسوني نقدا حقيقيا لأصحاب المناهج التجريبية المطبقة في مجال علوم الإنسان.

ولعلنا نتساءل عن أثر هذا النقد وعن الأزمة التي وصلت إليها علوم الإنسان بعد اكتشاف هذه الحقيقة المرة التي أشرنا إليها، وهي استحالة الوصول إلى فهم حقيقي للإنسان بعد تفتيت ظواهره الإنسانية إلى جزئيات ميكروسكوبية لا تكاد تفصح عن حقيقته أو طبيعته، لقد بدأ علم النفس محاولته الجديدة فربط بين الأسلوب التجريبي ومنهج الاستبطان القديم. وظهر هذا واضحا في اختبارات الذكاء والقدرات، وكذلك بصفة أساسية في مجال التحليل النفسي. وأما في علم الاجتماع فقد بدت محاولات عدة للخروج من هذه الأزمة المنهجية عندما تنازل علماء الاجتماع أولا عن بحث المجتمع ككل. ذلك أن دراسة المجتمع تحتاج إلى أبحاث ميدانية شاملة يعجز العلماء عن القيام بها في أزمنة طويلة. فقد جرب شارلز بوث Charles Booth القيام بمسح شامل لمدينة لندن وحدها، ولم يستطع أن

ينتهي من هذا البحث إلى الآن رغم استعانته بآلاف المساعدين بعد أكثر من عشرين عاما. هذه الصعوبات المنهجية أدت إلى ظهور علم الاجتماع الصغير Micro-sociology في مقابل علم الاجتماع الكبير Macro-sociology.

ويدرس علم الاجتماع الصغير الجماعات الصغيرة كالأندية والجمعيات ... إلخ. غير أن تطوره على هذا النحو كان لابد من أن يصاحبه تطور منهجي أيضًا. فظهرت المدرسة السسيومترية عند Moreno وGurvitch. ورأى أصحاب هذه المدرسة أن الباحث الاجتماعي إذا أراد أن يدرس جماعة أو ناديا أو جمعية فعلية أن ينضم إليها كواحد من أفرادها، ويظل هكذا مدة طويلة من الزمن مسجلا انطباعًا عن علاقته بالأعضاء الآخرين، وعن علاقة كل عضو بالأعضاء الآخرين حتى يكشف نسيج العلاقات في هذه الجماعة. أي أنه يجب أن يشارك ويتعاصر ويتفاعل وجدانيا مع أفراد الجماعة التي يدرسها حتى يصل إلى المحتوى الباطن الحقيقي لهذه الجماعة.

ولا شك أن محاولة الأنثروبولوجيا البنائية، كانت هي الأخرى ثورة على الأسلوب التجريبي البحت في دراسة الظواهر الاجتماعية. فهي تصطنع أسلوبا جديدا للالتقاء مع باطن الظواهر الاجتماعية أو محتواها الكيفي في منتصف الطريق.

هذه هي الحقيقة المنهجية التي تكشفت للباحث من خلال دراسته لليفي ستروس باعتباره واحدًا من العلماء الاجتماعيين الذين أحسوا بعقم المنهج التجريبي الصارم وبعدم نجاحه في دراسة الظواهر الاجتماعية.

ويظهر للقارئ في هذا الكتاب أن ليفي ستروس قد استطاع بمنهجه الجديد أن يكشف عن "البناءات" بطريقة استنباطية وأن يحدد

طبيعتها بين المحسوس والمعقول وأن يبين أنها في النهاية ليست سوى النسق أو القانون الذي يكمن وراء الظواهر المرئية.

"البنية" أو "البناء" إذن ليس هو "المثال" الأفلاطوني، كما أنه ليس لفظًا كليًا، وكذلك لا يمكن أن يتطابق مع "الصيغة" أو "الجشطلت". فالبناءات في حقيقتها ليست سوى تركيبات صورية من نوع خاص وذات طابع استاتيكي. ومن هنا استحق ليفي ستروس هجوم سارتر عليه لأنه اجترأ على تجميد الوقائع الزمانية وأبطل التاريخية التطورية في سبيل تثبيت البنية الأساسية للوقائع والأشياء وقبل بمبدأ الحتمية في الطبيعة والإنسان على السواء. أما سارتر فقد انتصر لمبدأ حرية الإنسان، وإن كان يلتزم بالماركسية في مجال المادية التاريخية ويقبل شمول الحتمية في الطبيعة. ولازالت رحا المعركة تدور إلى هذه الساعة في فرنسا بين البنائيين والوجوديين حول هذه المشكلات.

ومهما كان من شيء فقد أسفرت الأبحاث البنيوية عن تأثيرات بالغة في نشأة منطق جديد للبناءات يختلف عن المنطق الصوري هو المنطق البنائي الذي يلزم الباحثين في المستقبل أن يعملوا على الكشف عنه، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى كان لهذا الصراع الفكري أثره في توجيه النظر إلى تدخل العقل في المعرفة دون الاقتصار على الملاحظة والتجربة وحدهما وذلك بعد الكشف عن باطن الوقائع بطريقة استنباطية. وهذا يعني أنه قد أصبح للفلسفة دورًا خلاقًا جديدًا يتعين عليها أن تقوم به في مجال العلوم الإنسانية بصفة خاصة. وهذا يؤذن أيضًا بتحول خطير في المنهج يمكن أن يعصف بالكثير من مبادئ الدوجماتيقيين التقليديين من أصحاب المناهج الأمبيريقية الجامدة الذين استحال الإنسان على أيديهم إلى شيء جامد لا حياة فيه.

وهكذا يضع المؤلف بين يدي القارئ عملا علميًا مبتكرًا ينطوي على موقف مواجهة معاصرة بين الفلسفة وبين العلوم الإنسانية بوجه عام والأنثروبولوجيا البنائية بوجه خاص وقد اتسم هذا العمل الفلسفي الممتاز بالخبرة التامة للمؤلف، فلم يسبقه إليه أحد من قبل سواء هنا أو في الخارج على ما أعلم. وقد ساعده على المضي في مثل هذه الأبحاث إلمامه بمختلف المذاهب الأوروبية المعاصرة وتضلعه في اللغة الفرنسية وآدابها وتدريسه للفلسفة باللغة الفرنسية في الخارج والتحاقه ببعثه إلى فرنسا لهذا الغرض. والله نسأل أن يوفقه إلى مزيد من الإنتاج العلمي في هذه الميادين التي تعتبر من الدعائم الرئيسية للثقافة الغربية المعاصرة والتي علينا أن ننهل منها بالقدر اللازم لإثراء ثقافتنا العربية في الوطن العربي الكبير.

دكتور محمد علي أبو ريان

أستاذ ورئيس قسم الفلسفة

بكلية الآداب – جامعة الإسكندرية

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الخامسة

الحمد لله الذى بارك لنا، فأحيانا حتى عاصرنا ظهور الطبعة الخامسة من كتابنا عن "البنيوية في الأنثروبولوجيا" وهو الكتاب الذى كانت طبعته الأولي سنة 1980، ثم تلقفه الدارسون في مصر والعالم العربي في طبعاته المتتالية، لأنه كان الأول في موضوعه باللغة العربية.

وحيث إن إثراء هذا الموضوع جاء على يد الفيلسوف الوجودي جان بول سارتر، وإتماما للفائدة، لذا آثرنا أن نذيل الطبعة الخامسة بترجمة لمقال عن "الوجودية والماركسية" كتبه سارتر لإحدي المجلات البولندية المتخصصة.

أسأل الله سبحانه أن ينفع به، والله المستعان

أ. د. عبد الوهاب جعفر

مقدمة

إنه لمما يثير الدهشة عند البعض أن تكون الأنثروبولوجيا البنائية موضوع بحث فلسفي، ولكن هذه الدهشة لتتلاشى تماما إذا علموا أن الأنثروبولوجيا البنائية تجيب على هذا السؤال: لماذا كانت الحياة الاجتماعية على الصورة التي هي عليها؟؟

ومعروف أن إجابة الأنثروبولوجيا البنائية على هذا السؤال قد تضمنت الاعتراف بوحدة النفس البشرية وبوجود تركيب لا شعوري يضمن استمرار وجود البناءات أو بعبارة أخرى فإنها قد تضمنت الاعتراف بطبيعة إنسانية واحدة.

ولا شك أن الأنثروبولوجيا التي تثير هذه الموضوعات لابد من أن تشمل جانبا فلسفيا جديرا بالكشف والدراسة؟.

وإذا كانت الفلسفة تدرس المعرفة الممكنة للإنسان، فإن الأنثروبولوجيا البنائية تقدم أنموذجا معرفيا ليس وظيفيا ولا يعتمد على الأصل أو التاريخ وإنما استنباطي بدرجة لم يسبق لها مثيل في علم إنسان حسي.

إن أنثروبولوجيا بهذا المعنى تهم الفيلسوف لأنها تدرس الإنسان ومكانته الفعلية في الحياة والمعرفة. كما أن الفيلسوف الذي يهتم بهذه الأنثروبولوجيا ليس من النوع الذي يفسر ويركب أو (يخلق) العالم، وإنما هو ذلك المفكر الذي يبحث في أن يعمق توغلنا داخل الموجود.

ومن هنا يتضح أن اهتماماتنا في هذا البحث إنما تنصب أساسا على الجوانب الفلسفية للأنثروبولوجيا البنائية. وقد كان رائد الاتجاه البناني في فرنسا "ليفي ستروس" يتعاطف مع البدائيين ويحبهم انطلاقا من

اتجاه إيديولوجي لا يقبل العنصرية لأنه يؤمن بوحدة النفس البشرية، كما كان يعيب على معظم السابقين عليه من الأنثروبولوجيين أنهم يتأثرون في أبحاثهم بمركزية السلالة ethnocentrism فخلت تلك الأبحاث من الضرورة واتسمت بالعنصرية.

إن لفظ "البناء" أو "البنية" structure، "والبناءات" أو "البنيات" structures، "والبنائية" أو "البنيوية" structuralisme، أصبحت الآن في فرنسا من الألفاظ التي تحتل مكانا خاصا والتي تثير اهتمام الخاصة والعامة هناك.

وقد أشارت المقالات الصحفية غير المتخصصة إلى الاتجاه البنائي على أنه فلسفة جديدة مثل الوجودية والماركسية.

والبنائية في فرنسا قد ارتبطت في أذهان الجماهير باسم العلامة (والفيلسوف) ليفي ستروس.

وقد ظهرت عدة كتب عالجت باستفاضة هذا الاتجاه البنيوي لدى المفكر الكبير. وهي لمؤلفين أمثال بيير كرسان Cressant، وجان فاج Fages، ومييه Millet، وجان بياجيه Piaget، وإيفون سيمونيس، و Edmund Leach.

وقد رجع الباحث إلى ما كتبه هؤلاء المؤلفين عن المنهج البنائي وعن تطبيقاته في الأنثروبولوجيا، كما رجع إلى مؤلفات ليفي ستروس نفسه وأحاديثه التليفزيونية وندواته.

ولما كنا نلتزم أساسًا بالجانب الفلسفي للأنثروبولوجيا البنيوية، فقد كان علينا أن نسترشد بمؤلفين كتبوا عن هذا الجانب الفلسفي أمثال جان لاكروا Lacroix، وآلان باديو Badio Alain وميرلو بونتي، وبول ريكور Ricoeur. وقد اتفق هؤلاء جميعا على أن ليفي ستروس هو صاحب فلسفة مادية متناسقة رغم أنه يرفض الاعتراف بذلك صراحة.

وقد لاحظنا أن أحدا من هؤلاء المؤلفين لم يتعرض للعلاقة الخاصة التي ربطت البنائية بالمذاهب الوجودية ووجودية سارتر على وجه التحديد والتي أفصح عنها ليفي ستروس في كتاباته. ولذا فقد اخترنا أن يكون موضوع البحث هو هذه العلاقة الخاصة ذاتها.

وترجع اهتماماتنا بموضوعات الأنثروبولوجيا (علم الإنسان) بوجه عام إلى سنوات مضت قضيناها بين زنوج غرب أفريقيا، ولمسنا فيها ما يختلج بنفوس الأفارقة الزنوج من انطباعات الرضا حيال الأبحاث البنيوية الحديثة التي تحترم جميع الثقافات في مقابل بعض الأبحاث النظرية التي تبتعد عن إنجازات العلم وتستند إلى إيديولوجيات عنصرية تثير لدى هؤلاء الإخوة الأفارقة ما تركه الاستعمار لديهم من "عقدة الرجل الزنجي" وما يرتبط بها من ذكريات ماضية مؤلمة.

كما يرجع الفضل في توجيه ما قمنا به من أبحاث بجامعة الإسكندرية إلى سيادة الأستاذ الدكتور محمد علي أبو ريان أستاذ تاريخ الفلسفة وعميد كلية الآداب بجامعة بيروت العربية، فهو الذي اتسع صدره وأعطانا الكثير من وقته للإشراف على هذا البحث الذي حصل به المؤلف على درجة الماجستير في الآداب بتقدير ممتاز عام 1975.

وأسجل جزيل شكري لحضرات السادة القائمين على شئون المركز الثقافي الفرنسي بالإسكندرية. فقد كانت مكتبتهم الزاخرة بأحدث الكتب والمجلات المتخصصة هي خير معين لي ولكل باحث في العلوم الإنسانية.

دكتور عبدالوهاب جعفر

الإسكندرية في 10 رمضان سنة 1399

الموافق 3 أغسطس سنة 1979